

ملخص تنفيذي

لقد نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسين الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية. إلا أن النشاط الاقتصادي قد شهد تباطؤاً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، متأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق عليه إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى صمود الاستهلاك المحلي النهائي والذي عوض جزئياً الإنخفاض الملحوظ في حجم الاستثمارات الخاصة.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية عن أداء النشاط الاقتصادي المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى استمرار تحسين أداء الاقتصاد المحلي الحقيقي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي ليسجل ٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤,٦٪ خلال الربع السابق عليه، ومقارنة بـ ٤,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. أما عن النمو التراكمي في الناتج المحلي الحقيقي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد استقر نسبياً عند ٤,٨٪ مقارنة بـ ٤,٩٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

ويبين من بيانات الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق أن الانفاق الاستهلاكي كان المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث ارتفع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام بـ ٤,٨٪ و ٤,٤٪ على التوالي، في حين انخفضت قيمة الانفاق الاستثماري بـ ١,٢٪. وخلال النصف الأول من العام المالي الحالي، وكذلك تراجع قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٩,٨٪ و ١١,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة.

كذلك سجل الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ معدل نمو بلغ ٤,٨٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي النمو المحقق في قطاعات الصناعات التحويلية (٤,٦٪ معدل نمو حقيقي، من الناتج المحلي الإجمالي)، البناء والتشييد (معدل نمو حقيقي ١٣,١٪، من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٥,٦٪، من الناتج المحلي الإجمالي). على الجانب الآخر، فقد تراجع أداء قناة السويس ليسجل انخفاض قدره ١,٤,٢٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنمو قدره ١٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. حيث استقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الاقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد استقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عند ٨١٪، وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة تبويب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى"، مع العلم أنه إذا تم استثناء أثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي قد سجلت إنخفاضاً تراكمياً يصل إلى ٤٠ نقطة مئوية خلال الأربع سنوات الماضية.

وطبقاً للعمليات المبدئية الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد استقرت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما عن نسبة العجز الأولي^٤ إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٦,٠ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيلته الضرائب على الدخل بـ ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيلته الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيلته الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتتحقق ٦٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلته الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيلته الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثاله لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثاله قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه. خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٥,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى استخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، والاستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-يناير ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ١,٧ نقطة مئوية ليلعب تقريبا ٦٥ مليار جنيه أي ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٣٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويتأثر هذا الارتفاع المحقق في نسبة العجز الكلي كانعكاس لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة، حيث انخفضت كل من الإيرادات الكلية والمصروفات العامة خلال فترة الدراسة، وارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ١,١ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,١٪ خلال الفترة يوليو-يناير من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً ملحوظاً بلغ ٢٦,٢٪ خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٠/٢٠٠٩، ليصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ٥٠٪ بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٧٪. وتشير البيانات التفصيلية إلى انخفاض الحصيلته من الإيرادات الأخرى بـ ٤٧,٧٪ لتصل إلى ما يقرب من ٣١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٠/٢٠٠٩، بالإضافة إلى انخفاض المنح بنحو ٦٩٪ لتتحقق ١,٩ مليار جنيه مقابل ٦,٤ مليار جنيه خلال يوليو-يناير ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كذلك انخفضت الحصيلته من ضريبة الدخل على الشركات بـ ٣٤,٧٪ لتصل إلى ١٩,١ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٩,٣ مليار جنيه خلال

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

نفس الفترة من العام السابق. في نفس الوقت انخفضت الإيرادات المحصلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ ٦,٩٪ لتسجل ٧,٧ مليار جنيه. وعلى نحو آخر، حققت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بحوالي أربعة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى ٤,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات بـ ٢٪ لتسجل ٣٥,٤ مليار جنيه.

وانخفضت أيضاً جملة المصروفات خلال فترة الدراسة ولكن بدرجة أقل حدة من الانخفاض المحقق في جملة الإيرادات، حيث بلغ معدل انخفاض إجمالي المصروفات ٦,٢٪ خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ١٧٣,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٨٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في مصروفات باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"^٦ والذي فاق قيمة الارتفاع المتراكم في مصروفات جميع الأبواب الفرعية الأخرى.

فقد انخفضت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بـ ٤٦,٤٪ لتصل إلى ٤١,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٧ مليار جنيه خلال يوليو-يناير ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٥,٤٪ لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٣٩٪ لتسجل ٣٩ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ١٩,٩٪ إلى ١١,٣ مليار جنيه. أيضاً ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٩,٣٪ إلى ٢١ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى ١٣,٨٪ لتصل إلى حوالي ١٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٧ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٨

وقد انعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

بالنسبة لأرصدة الدين المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد سجل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٥١,٥ مليار جنيه (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٦١١,٦ مليار جنيه (٥١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥١٢,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٤٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٥٠,٤ مليار جنيه و ١١٠ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ١٦٥,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦٦٥,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٥٦,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٥٢,٢ مليار جنيه (٥٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٥١٤,٢ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤١٥,٢ مليار جنيه (٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٧,٦ مليارات جنيه ليصل إلى ١٤٨,٢ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٦٩٠,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٥٨,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٧٠,٢ مليار جنيه (٥٤,٩٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٥٢٥,٢ مليار جنيه (٤٤,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤١٩,٨ مليار جنيه (٤٠,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات

٦ يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٧ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٨ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإداري، و وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

الاقتصادية بحوالي ٤١٦ مليون جنيه ليصل إلى ٨٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بأكثر من الضعف لتصل إلى ٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠,٦ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٦٧٪ إلى ١٧,٧ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة إلى ٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٣,٥ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٤ سنة في نهاية يونيو ٢٠٠٩، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة المستحق عليها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٠,٥٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أما عن الدين الخارجي، فتشير البيانات الصادرة عن نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى انخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي إنخفاضاً طفيفاً بنحو ٠,٣٪ ليصل إلى ٣٢,٤ مليار دولار (١٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك مقابل ٣٢,٥ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي - بعد إعادة التصنيف - بلغ نحو ٢٦,٢ مليار دولار (٨٠,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٦ مليار (٧٩,٩٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) جنيه في سبتمبر ٢٠٠٨.^٩

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩ لتصل إلى ٨٦٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥٤ مليار جنيه في نهاية الشهر السابق و ٧٩١,٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨. فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل ٩,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨,٨٪ في نوفمبر ٢٠٠٩، إلا أنه مازال أقل من معدل النمو المحقق في ديسمبر ٢٠٠٨ والذي بلغ ١٠,٥٪. ويتضح من البيانات التفصيلية أن ارتفاع صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية هو المحرك الرئيسي لنمو السيولة المحلية خلال العام المنتهي في ديسمبر ٢٠٠٩، حيث سجل صافي المطلوبات من الحكومة ارتفاع قدره ٣١٠,٥٪ ليصل إلى ٣٢٨,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٣١٠,٥ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢٤٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨.

ويتبين من بيانات القطاع النقدي الصادرة عن البنك المركزي المصري أن النمو المحقق في السيولة المحلية خلال العام المنتهي في ديسمبر ٢٠٠٩ قد نتج بصفة أساسية عن نمو صافي الأصول المحلية بـ ١٢,٤٪ ليصل إلى ٦١٠,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤٢,٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨. ويرجع النمو المحقق في صافي الأصول المحلية إلى ارتفاع قيمة صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٣٤,٥٪ في ديسمبر ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣٢٨,٧ مليار جنيه. وقد ارتفعت أيضاً قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنسبة ٢٣,٦٪ لتصل إلى ٣٥,٦ مليار جنيه، في حين انخفضت قيمة صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة بلغت ١,٦٪ لتصل إلى ٣٨٢,٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩.

أما عن صافي الأصول الأجنبية فقد ارتفع بنسبة ٣٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥,٢٪ في نهاية نوفمبر ٢٠٠٩ و ٦,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨. ويرجع تباطؤ نمو صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي^{١٠} بنحو ٣,٩٪ ليصل إلى ١٧٧,١ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما حد بدوره من أثر الارتفاع المحقق في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنسبة بلغت ٢٢,٩٪ لتصل إلى ٧٨,٧ مليار جنيه. وجدير بالذكر أنه بالرغم من تراجع قيمة صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يقرب من ١٠ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩، إلا أن معدل النمو المسجل لهذه الأصول مازال مرتفعاً وذلك تأثراً بانخفاض قيمة صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨ (الشهر المقارن في سنة الأساس) والتي بلغت ٦٤,١ مليار جنيه^{١١} فقط في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨.

٩ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

١٠ تم تفعيل اتفاقية الحساب المجمع بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية في يونيو ٢٠٠٨، مما أدى إلى إهلاك جزء من السندات الصادرة عن وزارة المالية لصالح البنك المركزي مقابل استخدام وزارة المالية لرصيد الحساب المجمع، ومن ثم انخفضت قيمة الخصوم الأجنبية المستحقة على البنك المركزي وارتفعت قيمة صافي الأصول الأجنبية لديه، وأثر ذلك على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي طوال الفترة الممتدة من يونيو ٢٠٠٨ حتى مايو ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أنه يمكن تفسير تراجع نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي مع بداية العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نتيجة اختفاء أثر الأساس الناجم عن تفعيل اتفاقية الحساب المجمع بين البنك المركزي ووزارة المالية المصرية.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أرباح القود بنسبة ٨,٥٪ لتبلغ ٦٦٩,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ١٢,٩٪ ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه. وفيما يخص صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً - لأول مرة منذ فبراير ٢٠٠٩ - ٠,٢٪ في نهاية العام انتهى في ديسمبر ٢٠٠٩ ليبلغ ٣٤,١٦ مليار دولار^{١٢}.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ١٠,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ لتصل إلى ٨٥٩,٢ مليار جنيه، ٨٦,٧٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. وارتفع كذلك إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة طفيفة بلغت ٠,٨٪ ليسجل ٤٣٢,٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك كحصيلة لنمو جملة الإقراض للقطاع الحكومي بـ ٧,٩٪ ليصل إلى ٣٤,٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى نمو معدل الإقراض للقطاع غير الحكومي بنسبة ٠,٢٪ ليصل إلى نحو ٣٩٨,٤ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٤,٦٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقابل ٤٩,٧٪ في نهاية شهر ديسمبر من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٩,٥٪ مقابل ٧١,٤٪ في نهاية شهر ديسمبر من العام السابق. وقد انخفضت معدلات الدولة في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٧,٩٪ في ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٨,٢٪ خلال الشهر السابق و٢٠,٦٪ في شهر ديسمبر ٢٠٠٨. وانخفضت كذلك معدلات الدولة في الودائع خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٣,٢٪ مقارنة بـ ٢٣,٨٪ في نوفمبر ٢٠٠٩ و٢٦٪ في ديسمبر ٢٠٠٨.

■ **ارتفع معدل التضخم السنوي ١٣ لحضر الجمهورية خلال شهر يناير ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٦٪ مقارنة بـ ١٣,٢٪ بشهر ديسمبر ٢٠٠٩ (كذلك ارتفع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية خلال شهر يناير ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٦٪ مقارنة بـ ١٣,١٪ خلال الشهر السابق).** وفيما يخص معدل التضخم الشهري، فقد ارتفع - بعد شهرين متتاليين من الانخفاض - ليسجل ٠,٨٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ١,٣٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الطعام والشراب بـ ١٪ بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في أسعار الكهرباء والغاز والوقود بـ ١٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠.

ووفقاً لتقرير التضخم الصادر عن البنك المركزي، سجل معدل التضخم الأساسي السنوي ٧,٤٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٦,٩٪ في الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٤,٧٪ في يناير ٢٠٠٩^{١٤}.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد ارتفع خلال شهر يناير ٢٠١٠ مسجلاً معدل تضخم شهري بلغ ٠,٥٪ مقارنة بـ ٠,٨٪ خلال الشهر السابق. على الجانب الآخر، تراجع معدل التضخم السنوي في أسعار المنتجين ليسجل ١٢,٩٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٩، في حين ارتفع مقارنة بـ ٠,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ويعكس انخفاض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين أثر فترة الأساس المرتبط بالارتفاع الحاد في أسعار التعدين واستغلال المحاجر خلال يناير ٢٠٠٩.

■ **وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٤ فبراير ٢٠١٠.** وبناءً على ذلك فقد تبنت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على التوالي. وقد بنى هذا القرار على انساق المستوى الحالي لأسعار العائد على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة مع التحسن المشهود في مؤشرات الأداء الإقتصادي المحلي، وبقاء معدلات التضخم الأساسي في الحدود المقبولة بالنسبة للبنك المركزي.

■ **وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، تشير البيانات الخاصة بالفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى تحسن واضح في ميزان المدفوعات حيث حقق**

فائضاً كلياً بلغ ٢,٧ مليار دولار مقابل عجزاً بلغ ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في صافي تدفقات الميزان المالي والرأسمالي للداخل والذي بلغ ٣,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقلص العجز في ميزان المعاملات الجارية عجزاً ليبلغ ١,٣ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ ٢,٥ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٣ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتحقيق ١,٦ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٧,٤ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ومن جهة أخرى، فقد سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تدفقات للداخل بقيمة ٢,٦ مليار دولار وهي أقل من القيمة المحققة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ التي بلغت ٤ مليار دولار. كما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج وصلت إلى ٠,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٦,٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام السابق.

أما على جانب المعاملات الجارية، فقد إنخفض عجز الميزان الجارى بحوالى ٤٩٪ ليصل إلى ١,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢,٥ مليار دولار قيمة العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة انخفاض كافة البنود الفرعية لكل من المتحصلات والمدفوعات الجارية، حيث إنخفضت المتحصلات الجارية بـ ١١,٥٪ لتتحقق ٢٨,١ مليار دولار، وفي نفس الوقت تراجعت المدفوعات الجارية بحوالى ١٤٪ لتصل إلى ٢٩,٤ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتصل إلى ٩٥,٦٪ مقارنة بنحو ٩٢,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

تراجع العجز التجارى بنسبة ١٨,٤٪ ليصل إلى ١٢ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ١٤,٦ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر من العام السابق، حيث سجلت جملة الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ انخفاضاً بنسبة ١٥,٣٪ لتصل إلى ١١,٥ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ١٤,٣٪ لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٦,٦٪ لتصل إلى ٥ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية إنخفاض بنسبة ١٧٪ تقريباً لتبلغ ٢٣,٤ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفضت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ٩,٥٪ إلى ١٢,٣ مليار دولار وذلك في ضوء الانخفاض الذي شهدته المتحصلات من كافة البنود في الميزان الخدمي فيما عدا السياحة والمتحصلات الأخرى حيث شهدوا ارتفاعاً بنسبة ٤,٧٪ و١٠,٤٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ١,٨٪ لتصل إلى ٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٦,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض الطفيف في المدفوعات الخدمية إلى الانخفاض في كافة البنود الفرعية مما الارتفاع الكبير في الاستثمارات بأكثر من الضعف لتصل إلى ١,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وكحصيلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٥,٨٪ ليحقق نحو ٦,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بنحو ٧,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢٥,٥٪ مقارنة بـ ٢٢,٥٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ١٦,٥٪ ليحقق ٣,٥ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضاً بنسبة ١١,٥٪ خلال

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٦ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل صافي تدفقات للخارج يصل إلى ٠,٠٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٨,٧ أشهر مقارنة بـ ٧,٣ أشهر خلال يوليو-ديسمبر من العام المالي السابق. في حين ارتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٩,١٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ **أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر يناير ٢٠١٠ ٥٤٧,٥ نقطة ليصل إلى ٦٧٥٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٦٢٠٩ نقطة، كما ارتفع بـ ٢٨٨١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في نهاية يناير من العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٣,١٪ في يناير ٢٠١٠ ليسجل ٤٥٧ مليار جنيه (٣٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).**

١١ استمر صافي الأصول المحلية في الانخفاض خلال الفترة ابريل-ديسمبر ٢٠٠٨ نتيجة لانخفاض قيمة الأوراق المالية الحكومية المملوكة للأجانب في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

١٢ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي قد ارتفع ليصل إلى ٣٤,٢١ مليار دولار في نهاية شهر يناير ٢٠١٠.

١٣ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

١٤ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨,٨٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.